

الجمهوريّة اللبنانيّة
مجلس التّنَابُت

إقتراح قانون معجل مكرر

إحتساب ساعات المتعاقدين في القطاع التربوي في ظل جائحة "كورونا" و الوضع الاقتصادي و المالي المتردي بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود

مادة وحيدة :

١- خلافاً" لأي نص آخر وبصورة إستثنائية و لمرة واحدة عن العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، يحفظ حق المدرسين المتعاقدين في الجامعة اللبنانيّة و المتعاقدين في التعليم الأكاديمي و المهني في المدارس و الثانويات و المعاهد الرسمية على اختلاف مسمياتهم ، في إحتساب ساعات التدريس المقررة لهم خلال فترة الإقفال العام و التعطيل بسبب جائحة كورونا و الوضع الاقتصادي و المالي المتردي ، تستوجب البدل المحدد بمعدل عن آلية التعليم و طرائقه ، ما لم يتمكن المتعاقد نفسه عن تنفيذ ساعاته بحسب القرارات و الآلية المعتمدة في وزارة التربية و التعليم العالي .
أما المستuan بهم ف تكون بدلاتهم المالية على نفقة الجهات المانحة و مسؤوليتها .

٢ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

٢٠٢٢/٣/١٤
بيروت في

سليمان كرم

أبراهيم حداد

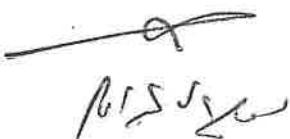
الأسباب الموجبة

لما كان العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢ قد شهد صعوبات وتحديات وشنت وتشرذم نتيجة المواجهة - التجربة للجائحة التي باغتت جميع القطاعات لا سيما القطاع التربوي، كان حرصنا على أن يكون العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ أفضل منه والذي شكل نوعاً من الخبرة التي أردنا استكمالها وتطويرها، مع كل ما نواجهه من تحديات ومعوقات مادية في التعلم عن بعد، جاء إضراب الأساتذة المتعاقدين مع أعدادهم الكبيرة في المدارس والثانويات الرسمية- حيث تعطل فيها التعليم جزئياً أو كلياً- ليشكل عاملاً إضافياً في تشرذم التعليم في هذه الظروف الاستثنائية...

ولما كان القطاع التربوي يتصدى في هذه الظروف الاستثنائية لعواقب الجائحة، خاصة من جهة الإغفال العام الذي يطال المدارس والمعاهد الرسمية، بشئ الوسائل المتاحة كان التعلم من بعد الحل البديل الذي كبد ويكتبد الجسم التعليمي جهوداً إضافية وأعباء مادية يصعب على الأساتذة عامة والمتعاقدين خاصة تحملها...

لذلك،

نقدم باقتراحنا هذا آملين من المجلس التأسيسي الكريم مناقشته وإقراره.



مصطفى الكرمي